او برد فانه خلافي مافي حاشية ح ل فانه اذا تيمم للبرد ولبس الخفين ثم احدث وارتكب الحرمة وتوضأ ومسح صح فانكان مراده انه وجد ما يمضي به الما او الما المسخن فيبطل تيممه كان صحيحا او احتمال التوهم الخ اي لدفع التوهم المحتمل اي التي تحتمله العبارة ولو قال لدفع توهم الخ كان اوضح اي للخفان التعبير بما جرى على الغالب والا فالقيام بس فيما لو خلق له ازيد من رجلين انه لابد في اجزا المسح من لبس خف لكل واحدة منهما يجب غسلها في الوضوء على التفصيل المبين ثم والمسح عليه والسابق الى الفهم فيما لو كان له في كل جانب قدمان على ساق انه لا يكفي جمع كل قدمين في خف نعم لو التصقا اتجهت كفاية ذكر سم من و القدمين هكذا في شرح المنهج ومن فيه بيانية اي محل غسل الفرض هو القدمان لكنه يتكرر مع قوله الخ وهو القدم بكعبيه الخ ولذا رايناغ في عدة نسخ من الخ اسقاطا لغفلة من القدمين فتامل الشفاف كالزجاج والبلور منسوج لو اقتصر على مالا يمنع نفوذ الما لكان اولى واعم قل لو صب اشار به الى ان المراد بالما الذي يمنع الخف نفوذه ما الصب اي وقت الصب فلا يضر نفوذه بعد مدة خلافا للولي العراقي حيث قال الذي اقرين عليه شيخي ووالدي ان المراد ما المسح ورد بان ادنى شيء يمنع ما المسح انها تمنع النفوذ اي بذاتها لا بواسطة نحو شمع كرفت ومما يمنع نفوذ الما الجوخ الثقيل فلو جعل خف منه صح المسح عليه فاندفع وقع السوال عما لو كان له خف قوي وهو اسفل الكعبين ولكن خيط عليه السراويل لجوخ الما نع من نفوذ الما هل يكفي المسح ح او لا نظر الصورة الخف قبل وصله بالسراويل فافتيت بجواز المسح فانه الان لا يلبس لخف شرعي سائر لحمل الكعبين اذ لا يتناوله ذكر عن خف ملفق من قطع جلود خيط بعضها ببعض وان صغرت القطع اهاج ثخينا يمكن اي يسهل وان لم يوجد المشي بالفعل والمراد الارض التي يغلب المشي في مثلها لا نحو شديدة الوعر

قال

قال عليهما اي فيهما كما في بعض النسخ والاقرب الى كلام الاكثرين معتمد الترد فيه اي على انفراده من غير اعانة بغيره كداس قال الحواجح بعزيوم وليلة وانما اعتبر في المقيم حاجات السفر لان حاجات الاقامة لا تؤثر في الخفاف الضعيفة خلافا للعبادي قل وعزثلاثة ايام فلو لم يقو على تلك المدة هل يمسح دونها بحث سم انه ان قوي على يوم وليلة جعل كالمقيم فيمسح عليه مدته يتسع اي او يضيق المتسع ايضا عن قرب ان يكونا طاهرين اي حالة اللبس كالشروط السابقة خلافا لبعضهم قل وعبارة سم على المتن والظاهر ان طهارتهما غير مشروطة في صحة لبسهما حتى لو كان بهما نجاسة لا يعفى عنها حال اللبس ثم ازالها قبل المسح اجزا نعم يبعد صحة لبس نحو العين كالمتخذ من جلده الميتة اذا دبغ حال لبسه اه وقوله قبل المسح ظاهره وان احدث قبل غسله لكن في ج ما يفيد اشتراط الغسل قبل الحدث وهذا هو الظاهر فاحفظه ولا تاخذ بعموم عبارة الا اذا لم تر المنقول اج من جلد ميتة اي بها ميتة نجسة لا نحو سمك وادمي وان حرم فيه ويفرق بينه وبين عدم صحة الاستنجا به بان الاستنجا اغلظ من اللبس ولان الخف بدل عن الرجل اعترضه قل بان هذا التعليل لا يصح او لا يتصور فالوجه اسقاطه اه وبيانه انه يتضمن قيام الحدث بالخف وهو لا يعقل لانه قال ان رفع حدث الرجل يتوقف على رفع جنسها قلنا اما ثابت عنها وهو الخف وقد يقال يمكن تعقله بان رفع الحدث عن الرجل لما توقف على خلوها عن الخبث توقف ايضا على خلو ما نابت عن غسلها عنه بقي انه هل يشترط خلو القدمين من الموانع كشمع او شوكة ظاهرة او وسخ تحت اظفاره فلا يصح مسح الخفين اذا كان على القدمين او احدهما ذكر لان المسح بدل عن غسلها وطهارتهما والا يشترط فيصح المسح مع وجود نحو شمع على شيء من القدمين ذكر سم انه يشترط واقره اج ونقل عن الشيخ سئل عدم الاشتراط قال البرماوي والقلب اليه اميل